سوسيولوجيا المجتمعات النـــامية(*)

تاليف : هو جفلت

عرض : دكتور/ محمود الكردى

لا يخلو مؤلف فى علم الاجتماع المعاصر ـــ او يكاد ـــ من الاشارة الى مسألة « التنمية » وتدارسها سعيا وراء تحليل مكوناتها ، وفحص مؤشراتها ، وتقويم خبراتها .

ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة ، او توارد الافكار ، وانما نبع من التزام ضمورى بمشكلات المجتمع وقضاياه ، واحساس حقيقى بما تعانيه دول العـــالم الثالث من تناقضات اجتماعية واقتصادية ، وسياسية ، الامر الذى خلق لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بعامة ، وعلم الاجتماع بخاصة حالة من الالتزام ـــ العلمى ، والاخلاقى ، والوطنى فى بعض الاحيان ـــ بتبنى قضية التخلف ، والتنمية وجعلها موضوعا رئيسيا من موضوعات العلم ، فضلا عن اتصالها بكل فرع فيه ، وجزئية .

ولم تكن كل المؤلفات الواردة فى هذا المجال ـــ بطبيعة الحال ـــ متسمة بهذا الالتزام ، ومتمتعة بذلك الحياد ، فقد تعرض التراث الاجتماعى بعامة ، والسسيولوجى بخاصة الى ذاتية واضحة ، وتحيز شديد ، فضلاعن التضليل ، والزيف المتعمدين ، وكان ذلك وارد فى كثير من الاعمـــال العلمية التى لاقت ـــ للاسف ـــ رواجا كبيرا فى فترة من الفترات (بين الاربعينيات ، والستينيات من هذا القرن) .

اما كتابنا الذى نعرض له فيمكن تصنيفه ضمن المجموعة الاولى التى تبنت قضية التخلف والتنمية وحاولت قدر امكانها ان تراعى الموضوعية ، والحيدة العلمية ، وتقترب قدر ما تستطيع من جذور المشكلة التى تدرس .

والكتاب يقع فى حوالى مائة وسبعين صفحة من القطع المتوسط بالاضافة الى تصدير ، ومقدمة ، فضلا عن ملاحظات وثبت بالمراجع ، ودليل للمؤلف ، وآخر للموضـــوع .

---

* [1] Hoogvelt, A. M., The sociolog of Developing Society, The Macmillan Press Ltd, London, 1976.

وهو يحتوى على أقسام رئيسية ثلاثة تتضمن ثمان نقاط فرعية (سنعرض تفصيلاتها فيما بعد) .

ومن وجهة النظر المنهجية يمكن النظر الى هذا الكتاب على أنه محاولة للتغلب على المشكلات التى واجهتها دراسة موضوع التنمية ، فقد حاول أن يحسم جانب من ذلك الجدل الدائر حول انتماء قضية التخلف والتنمية الى أى المدرستين الشهيرتين فى علم الاجتماع (ونقصد بهما : البنائية ـ الوظيفية ، والماركسية) .

فقد كان المنهج الرئيسى للكتاب محددا فى محاولة فحص كل اتجاه او مدرسة من حيث ارتباط موضوع التخلف والتنمية بهـا . وكانت النماذج ، والامثلة هى السبيل الى تدعيم الافكار وربطها بالواقع ، الامر الذى يساعد على تفهم المشكلات الحقيقية التى تعانيها الدول المتخلفة .

وتميزت نظرة الكتاب ـ سواء الى التنمية ، او التخلف ـ بالاتجاه الشمولى فلم تناقش هذه القضية فى حدود مجتمع بذاته ، وانما سبق ذلك محاولة سبر اغوار المشكلة ذاتها على المستوى العالمى . ومن ثم كانت قضية « العلاقات الدولية » هى المحور الرئيسى الذى تدور حوله عناصر الكتاب . والمثال الواضح على ذلك هو ما تعانيه اليوم الدول المتخلفة من احباطات مختلفة تنتج من ذلك التأثير الشديد للرأسمالية الدولية ؛ ومن تدخلاتها السافرة احيانا ، والمستترة احيانا اخرى ، الامر الذى يتيح الفرصة لممارسة التأثيرات الاستعمارية المحدثة على الدول المتخلفة .

وكانت كل تلك الارهاصات هى الدوافع الرئيسية لنشأة فرع جديد من فروع علم الاجتماع تكون كل مهمته منحصرة فى دراسة الجوانب السسيولوجية للتنمية بشكل يمهد لدراسة سسيولوجية البلدان النامية .

ويقدم الكتاب تعريفا للتنمية فيراها عبارة عن « عملية النمو الاقتصادى المستحثة ، والتغير الناشىء فى نظام طبقى دولى » .

وقد أتاح هذا التعريف ـ بما يحويه من عناصر ـ الفرصة لتقسيم الكتاب الى أجزاء ثلاثة بحيث يخدم كل جزء ، عنصرا من عناصر التعريف . وكانت أجزاء الكتاب على النحو التالى :

ـ الجزء الاول : التنمية كعملية :

ويعالج الكتاب هذا الجزء من خلال النظرة للتنمية كعملية تطورية تؤدى الى النمو ، والتطور المصـــاحبين للتنظيم الاجتماعى والثقـــافى البشرى . ويتجسد ذلك فى اختيار واحدة من النظريات التطورية المحدثة التى نشأت فى أحضان المدرسة البنائية ـ الوظيفية وكانت المبررات وراء اختيار هذا المنهج فى التحليل موضحة للهدف من ايراد هذا الجزء . ويمكن تلخيصها فى مبررين :

الاول : ان هذه النظرية التطورية المحدثة قد اعيد صياغتها من خلال التراث الغـــربى المعتمد ، وكان تأثيرها واضحا فى النظـــرية السسيولوجية المعاصرة بعامة .

الثـــانى : ان المنظورات التطورية للنظرية السسيولوجية هى المصدر الاساسى لنظريات التحديث التى لم تزل ـ حتى الآن ـ تمارس تأثيراتها فى صياغة الافكار الرئيسية للتغير الاجتماعى ، والتنمية فى المجتمعات النـــامية .

ويتطرق هذا الجزء الى استعراض الانجازات النظرية فى مســـألة التطور المجتمعى العـــام ، وما يرتبط بذلك من تمايز ، وتكامل اجتماعيين .

الجزء الثانى : التنمية كتفاعل :

وتتجسد فى عمليتى : النمو ، والتغير اللتين تمر بهما المجتمعات ، وذلك وفق شروط خاصة للتفاعل مع المجتمعات الاخرى . وفى ضـــوء ذلك يفحص هذا الجزء من الكتاب ، بشكل نقدى ، نظريات التحديث ـ التى سبق تناولها ضمن الجزء الاول ـ حيث لم تدرس التنمية باكثر من كونها عملية عامة تصف الدينامية الداخلية للمجتمع (وكان ذلك واضح فى النظرية التطورية المحدثة) . ومن هنـــا كان البعد التاريخى فى دراسة عملية التنمية محورا رئيسيا فى الدراسة حيث يكشف بوضوح التفاعل القائم بين المجتمعات .

لقد عولجت المسائل الاجتماعية ردحا طويلا من الزمان (فى علم الاجتماع) باعتبارها اتساقا اجتماعية مستقلة بذاتها ـ وهو منهج البنائيين ـ الوظيفيين ـ ولمـــا تبدى فشل ذلك وعـــدم مطابقته للواقع الاجتماعى ـ الاقتصادى للمجتمعات ، كان التحول الى دراسة المجتمع باعتباره جزءا مرتبطا بالنظام الطبقى الدولى أمرا واجبا ، وضروريا .

واستلزم ذلك مناقشة العلاقة الجدلية القائمة بين التخلف والتنمية

خلال فترات تاريخية بدءا برأسمالية التجارة ، ومرورا بالمرحلة الاستعمارية ، وانتهاءا بالاستعمار الحديث .

ولم تخرج الخلفية النظرية فى مناشة هذه المسألة عن حدود النظريه الماركسية للاقتصاد السياسى . وكانت دول العالم الثالث هى الاطار الواقعى الذى يجسد الافكار ، ويصححها ، اذا لزم الامر . وتطلب هذا الجزء من الكتاب ، مناقشة بعض المفهومات والقضايا الواردة فى موضوع علم اجتماع البلدان النامية . وكان مفهوم « تنمية التخلف » هو الاطار العام الذى ضم مسألة التغيرات التى اصابت الابنية الاجتماعية للمجتمعات البدائية بفعل الضغط الاستعمارى كما تضمن قضية التأثير الذى يتعرض له نسق القيم فى هذه المجتمعات ، سواء تم ذلك بشكل سافر ومباشر ، أو مستتر وغير مباشر .

الجزء الثالث : التنمية كفعل :

وتشكل فى عملية الوعى المخطط لضبط ظواهر النمو والتغير فى المجتمعات . فقد عكف التراث النظرى المتوافر عن قضية التخلف والتنمية فى علم الاجتماع ، على دراسة التنمية كعملية ، وكتفاعل والاكتفاء بذلك دون الاشاره الى الجانب التطبيقى — العملى لاستخدام هذه المفهومات ومحاولة ايجاد صلة بينها وبين واقع المجتمعات المتخلفة . ولذا جاء هذا الجزء من الكتاب ليتعرف على امكانية ربط مسألة التنمية بالتخطيط حتى يتمكن المجتمع من تحقيق أهدافه خلال فترة زمنية محددة . ومن ثم ينبغى أن تعالج التنمية — ضمن هذا الجزء — كاستراتيجية ترتبط أساسا بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية تتفاعل معا وتتكامل بشكل يؤهل هذه الاستراتيجية كى تحقق اهداف المجتمع الشاملة .

ولعل المؤشر الواضح لمدى نجاح هذه الاستراتيجية التنموية ، يتحدد فى حجم ونوعية التغيرات التى تتركها اية سياسة تخطيطية ، فى تحسين مستوى الحياة لدى الغالبية العظمى من ابناء المجتمع .

وكانت بدائل هذه الاستراتيجيات محددة فى اثنتين رئيسيتين : الراسمالية والاشتراكية متجاوزين النظر اليهما كايديولوجيتين ، ساعين الى مناقشتهما كاستراتيجيتين من استراتيجات التنمية .